ودواهة **مميز بلا عيب مبيع** لان الغرة الخيار وغير المميز والمعيب ليسا من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع كما بل الدية لانه حق ادمي لوحظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيه شائبة المالية فاش فيها كل ما يوش في اطال وبذلك فارق الكفارة والاضحية **وبلا هرم** فلا يجزي رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لان الوارد فيها لفظ الرقبة **يبلغ** اي الرقيق اي قيمته **عشر دية الام** فيغرم الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمسة ابعرة كما روي عن عمر وعلي وزيد بن ثابت ولا مخالف لهم **وتفرض** اي الام **كأب** دينا ان فضلها فيه ففي جنين بين كتابية ومسلم تفرض الام مسلمة فان فقد الرقيق حسا او شرعا **وجب العشر** من دية الام فان فقد العشر بفقد الابل وجب قيمته كما في ابل الدية وهذا مع ذكر الفرض من زيادتي والغرة **لورثة جنين** لانها دية نفس وبما تقرر علم ان تعبيري بما ذكرته اعم من اقتضاره على غرة المسلم والكتابي **وفي جنين رقيق عشر اقصى قيمتيه من جناية الى القا** اما وجوب العشر فظاهر وان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية امه المساوي لنصف عشر دية ابيه واما وجوب الاقصى وهو ما في اصل الروضة فظاهر وان الغصب والاصل اقتضى اعتبار عشر القيمة يوم الجناية **لسيده** لملكه اياه وان لم يكن ما لكا لامه فعتق لسيده اولى من قوله لسيدها **وتقوم الام سليمة** سواء كانت ناقصة والجنين سليما ام بالعكس اما في الاولى فلسلامة وامافي الثانية وجب من زيادتي فلان نقصان

الجنين

الجنين قد يكون من اثر الجناية واللايق الاحتياط والتغليظ **والواجب** من الغرة وعشر الاقصى **على عاقلة** الجانين لخبر هريرة السابق ولانه لا عمد في الجناية على الجنين اذ لا يتحقق وجوده ولو حياته حتى يقصد وبذلك علم انه لو اصطدمت حاملان فالقتا جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف غرتي جنينيهما لان الحامل اذا جنت على نفسها فالقت جنينها لزم عاقلتها الغرة كما لو جنت على حامل اجنبي فالقت جنينها شيئ بخلاف الدية لان الجنين اجنبي عنهما

فصل في كفارة القتل والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة **تجب على** حر **حربي** لا امان له **ولو صبيا ومجنونا ورقيقا ومعاهدا ومرتدا** **كفارة بقتله** ولو خطأ او بتسبب او شرط **معصوما عليه ولو معاهدا وجنينا** ومرتدا **وعبده ونفسه** وان لم يضمنهما لانها انما تجب لحق الله تعالى لا لحق الادمي وخرج بغير الحربي المذكور الحربي الذي لا امان له فلا تلزمه الكفارة وشمل الجلاد القاتل بامر الامام ظلما وهو جاهل بالحال لانه سيف الامام وآلة سياسته وبالقتل مجزه كالجراحات فلا كفارة فيه لورود النص بها في قتل النفس دون غيره كما تقرر وليس مجزه في معناه وبالمعصوم عليه غيره كما مع قتله عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتص منه ومرتد وحربي لا امان له ولو امراة او صبيا او مجنونا فلا كفارة في قتله وانما حرم قتل هذه المراة وتاليها لان حرمتها ليس لحرمتهم

Copyright Cataloging Standard University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)